

ضد أسطورة الحقوق والحريات الديمقراطية تفويض السلطة هو تخلي عن الفعل المباشر وإن "سيادة" الحق الديمقراطي المزعوم ليس سوى إعتزال للنضال وفي أكثر الأحيان لصالح النصابين

الديكتاتورية البروليتارية والحزب الطبقي

إن البروليتاريا في إتجاهها لتشكيل نفسها كطبقة مستقلة، تحتاج الى التجمع، تطوير الصحافة العمالية، التنظيم، قيام بإضرابات، إحتلال العامل، تنظيم الفعل المباشر تحرير الرفاق المعتقلين للتسلح..... الخ

تمت الإضطلاع بهذه المهمة وحصلت على نتائج متبانية عند جميع مراحل نضالاتها التاريخية بصرف النظر عن شكل السيطرة البورجوازية: بونابرتية أو برلمانية، جمهورية أو فاشية سياسة البورجوازية تجاه البروليتاريا تركز على إبداء حاجتها كهوية لمجموع المؤسسات والحريات الديمقراطية (حق التجمع، حق النشر، العفو العام

ليس فقط البورجوازيون الكلاسيكيون هم الذين يحاولون إقناعنا بأن الديمقراطية هي الأفضل، بل وايضا الأحزاب الـعمالية (إشتراكية، ستالينية، تروتسكية....) التي سياستهم الماضية للثورة تستند على التأكيد بأن الطبقة العاملة تقترب من الإشتراكية عن طريق الإستيلاء والدفاع عن مجموع هذه الحقوق والحريات

في الواقع هناك تناقض عضال مجمل الحريات الديمقراطية البورجوازية وحاجة البروليتاريا لتنظيم نفسها على أرضيتها الطبقيّة. المواقع التي تستولي عليها البروليتاريا على هذه الأرضية لا يمكن إختلاطها إطلاقا مع "الحريات العمالية" المزعومة مثل ما هناك طبقتين متناحرتين، هناك أيضا مفهومان أساسيان حول نضال العمال. أحدهما بورجوازي الذي منها تنتقد غياب المساواة الديمقراطية، وبموجبه يجب النضال من أجل زيادة في الحقوق والحريات الخ. والآخر بروليتاري يرتكز على الإدراك التي تعتبر جذور كل هذه الحريات، المساواة، الحقوق، مضادة للعمال في الجوهر، والذي يتضمن عمليا الهدم الكلي للدولة الديمقراطية مع ما تلازمها من المساواة والحريات والحقوق

هذان المفهومان المتناحران يعبران في الحقيقة على التناقض بين من جهة عن النقد السلبي لتعديل وإصلاح وكذلك تقوية النضام الإستغلالي، ومن جهة أخرى النقد الإيجابي الفعال أي نقدنا لهم هذا النضام

حين أن "اليمين" يقول لنا بأن "اليسار" دكتاتوري ومعاد للديموقراطية، عندما اليسار يكون في الحكومة لا يحترم بعض حقوق الإنسان فلذلك في مصلحتنا نرفع شعار الديمقراطية تحت أجنحتنا الحامية من أجل الديمقراطية التامة: هل أن هذه خرافة أو له مصلحة موضوعية ويناضل بإنشاء الديمقراطية؟ حين أن اليسار يقول لنا بإسم "الماركسية" بأن البورجوازية أو "الرأسمالية" لا يحترمون الحريات الديمقراطية، فمن واجبا أن نطالب بها أين نراها معدومة، وهذا هو الطريق نحو الإشتراكية اليس هذه مجموعة من كلمات لا وأمر إنتهازية، أو يناضل حقيقة من أجل الديمقراطية البورجوازية حاولت دوما إستخدام البروليتاريا كعندما العمال منشطرين بصفة المواطنين) كقاعدة إجتماعية، كطعام الدفاع من أجل خدمة مصالحها الخاصة الطبقيّة السائدة. بهذا المعنى نحن نفهم حالا كيف تحاول البورجوازية دوما ضم العمال في معركة من أجل مصالح لا تعود لهم (هذه تجيب جزئيا على السؤال). لكن هل أن البورجوازيين من "اليمين" كأصحابهم من "اليسار" يطمحون للديموقراطية أم لا؟ هل أن أكذوبة الحريات وحقوق الإنسان مجرد خدمة وبدون أي أساس مادي، أو هناك واقع موضوعي ينتج الخدمة الديمقراطية؟

هل من المنطقي بأن نستنتج ليست من مصلحة أي قسم من أقسام البورجوازية أن تطبق هذه الحقوق والحريات للمواطنين؟ (النتيجة المنطقية لهذا الموقف ستكون إذا بأن البروليتاريا تتمكنها الحفاظ على إستقلاليتها" أي أن لا تقع تحت السيطرة البورجوازية" إذا ناضلت من أجل الدفاع عن الديمقراطية) أو بالعكس يجب الإستنتاج بأن نضال البورجوازية لفردوس الحقوق الديمقراطية تتوافق في الحقيقة مع الطموح المثلي للديموقراطية؟ فمن الواضح بأن النقد الماركسي الثوري الذي نطوره هنا يتناول هذه الموضوعة الأخيرة: مجمل حقوق

الإنسان والمواطن تتلائم كلياً مع المثل العليا لإنتاج القمع الرأسمالي. فلنرى من ماذا تتألف ومن أي شيء تتبع الصورة الخاصة للديموقراطية؟

فردوس حقوق الإنسان والمواطن

إن حزب النظام، حزب الرأسمال القائد أو على الأصح مجمل الأحزاب البورجوازية، غير قادرين على الإطلاق مجابهة البروليتاريا المشكل في الطبقة، ومن خلال ذلك في حزبها. فلماذا السبب أن المسير الرئيسي للسيادة البورجوازية تمكن في إعاقة هذه التشكيلة البروليتارية في قوة مستقلة، فليس هناك سلاح أكثر فعالية بيد البورجوازية من مجموع الحقوق وحرية الإنسان والمواطن من أجل غرق البروليتاريا وإذابتها في إطار الشعب، في الواقع أن البروليتاريا تفقد ماهيتها الطبقة حيث أن كل عامل يصبح مواطناً صالحاً، بما يملكه من الحريات والحقوق والواجبات التي تنشق من مواطنتها، وعندما توافق على جميع الأعباء التي تجزئها وتذوئها داخل الشعب، والتي فيها لا تجد مكانها لمصالحها الطبقة الخاصة. أي عندما لا توجد بعد كطبقة مستقلة بل بصفة المواطن مساو أمام الجميع، وبالحدود الشرط الأفضل لسير الديمقراطية

لكن هذه السلطة الديمقراطية التي تبشرنا بها "اليسار" و "اليمن" بإسم الإشتراكية و أو الحرية، حيث لا توجد فيها مكان للطبقات بل للمواطنين والناس الأحرار كباقي أشكال الأيديولوجية البورجوازية لا تتبع مع العدم ولا تبقى على حالها كفكر خالص خارج هذا العالم ففي إحدى جوانبها هناك "الفردوس الأرضي" لحقوق الإنسان والمواطن مبنية على واقع مادي محدود وهي حكم وإنتاج وتبادل السلعة، التي تستمد منها كل مؤيدي رأسمال مقولاتهم وإستنتاجاتهم وفي جانب آخر هناك مجمل الأشكال الذهنية، الأيديولوجيات التي تنشأ من نفس الحكم، ومقبولة من قبل المجتمع وهكذا فإن وجودها موضوعية: أن انحلال البروليتاريا في عالم المواطن المبتلر تستند على واقع مادي وحتى وأن تظهر كأنها حيل دنيا السلعة. بإمكاننا أن نثبت بأن ملايين صفحة قد كتبوا من قبل علماء ماركسيون والآخرين من قننوني الرأسمال، مؤسسات الدولة البورجوازية، الدساتير، والتصريحات لا يخدمون غير البورجوازية بصورة فعالة

إذا أخذنا هذه الأخيرة بعين الاعتبار تبعاً للظروف. ولكن في ذلك نيسان بأن هذه الصفائح من الورق إنعكاس للواقع ودعم لهل أيضاً، ويشكلون جزءاً من الأيديولوجية البورجوازية السائدة، وبأ، هذه تتحول إلى قوة مادية التي بدورها تدعم وتضمن إعادة إنتاج المجتمع. القوانين وباقي ركام الورق من نتاج إيديولوجية دكتاتورية البورجوازية التي تصبح حصناً لكل من يدافع عنها

المساواة: لأن في عالم السلع كل الناس بائعين وشارين والكل يحصل على قيمة ما مساوية للقيم التي متضمنة في السلع التي يبيعها تبادل معادل بمعادل
الملكية: لأن كل واحد يقدم نفسه في عالم التبادل كمالك لسلعته ولا يمكنه التصرف إلا بما يعود له

جميع المواطنين بصفتهم أحرار، مساوون ومالكون يرمون علاقات التي منها تنبعث طبيعياً أخوة التي هي عبارة عن إنعكاس قانوني تضمن الحريات والمساواة، إمكانية مماثلة لتسهيل حيازة تملك السلع للجميع. كل بيع وشراء تتم باتفاق طوعي بين الأفراد (التعبير القانوني لها هي العقد)، الذين في واقع السلعة هم مالكون، أحرار، مساوون، وإخوة

في هذا العالم الوثني للسلعة حيث لا مكان للطبقات فيها، وإن الناس والمواطنين يجدون أنفسهم، تنبعث هناك مجمل الحريات والحقوق التي يتمتع لهم بالقدر نفسه، كما عي مقررة في مجتمع ترتيب وإصلاح هذا العالم، ليس فقط بالتصويت والانتخاب بصفة المواطن، بل من الممكن أيضاً أن يكون لهم ممثلين في الهيئات الديمقراطية التي فيها ضمان حرية الاجتماع، للنشر، للتنظيم والتعبير الخ

المواطنين يمكنهم التجمع كناخبون ومنتخبون (كما في الأحزاب البورجوازية) أو مثل شاري وبائعي السلع (كما في النقابات). ليس من الغريب إذا بأن المواطنين بإمكانهم تشكيلاً أحزاب سياسية، يطمحون لنيل المقاعد داخل الحكومة في الوزارات، في البرلمانات أو في "السوفيات" ولهذا الغرض فلا داعي إبراز شهادة النبالة بصفة المواطن، أي إنسان بصرف النظر عن حالته الاجتماعية (حيث أن عالم الحق غض النظر عنها)، يمكنه أن يصبح مندوباً وزيراً أو رئيساً على النحو ذاته، بصفة شاري وبائعي السلع بإستطاعتهم الإتحاد والإنضمام إلى النقابة، ورفض البيع والشراء عندما تكون الصفقة غير ملائمة، وإن هذه تناسبها مجموعة أخرى من الحقوق والحريات كالتي تدير

الشريكات المساهمة أو النقابات لما يسمى عمالية، البائع وشاري البضاعة (قوة العمل) المتحدون بهذه الصورة (مطلقا ليس كعمال وبرجوازيين لأن في عالم تداول البضائع لا أحد يعمل ولا أحد يغتصب عمل الآخرين) في وسعهم حتى الكف عن دفع القيم الاستعمالية، وهذا هو حق الإضراب بنفس الأسلوب، المواطن الذي يشتري السلعة " - سالفه الذكر - يمكن أن يقرر شراء واحدة أخرى تعادلها، هذه هي حرية العمل (ستصبح إنتهاكا لقدسية سيادة السلعة بالتحدث عن كاسري الإضراب أو المستسلمين) إن المواطن يمكنه أيضا مقاطعة شراء المشار إليها - البضاعة - وهذه هي حرية المقابلة (تبعاً لهذا النظام لا توجد إغلاق المصانع بوجه العمال) دون أن ننسى حقوق المعتقلين ولا العفو العام التي لا توجد إلا مع وجود الشرط الرئيسي، أي عندما الجميع يتصرفون كمواطن صالح ، كبائع ومشتري أمين ، مثل ما تنطق بها منظمة العفو الدولية ومنظمات إنسانية أخرى يلفتون بنا الأنظار الى عدم وجود مثل هذه الحقوق والحريات بل هناك في كل مكان الأسرى ، وفي كل مكان يحددون حق الإضراب ، أو في هذا البلد الفلاني يحددون حق التملك وفي ذلك لا يسمحون إلا بالحزب الوحيد..... الخ . لا يوجد أدنى أثر للشك في ذلك فضلا عن ذلك في كل هذه البلدان هناك دائما جناحا من البورجوازية التي تنتقد النقص داخل ديموقراطية هذه الحكومات المختلفة ، من أجل قيامها تضطر بالضرورة تقديم نظاما كمستند للتزكية الديموقراطية النموذجية - إن هذه الأخيرة بالضبط تلك التي نريد تبيانها وإبطالها . وهذه هي الطريقة الوحيدة لإمكان التحرر من النقد البورجوازي للديموقراطية ولتشخيص العدو في كل من يدافع عن الديموقراطية الخالصة والتامة . في الحقيقة بالرغم من أن هذه الأخيرة هي عبارة عن نتاج وانعكاس القاعدة الماركنتلية (التجاري) للمجتمع الرأسمالي وهي أيضا الإطار المرجعي لجميع الانتقادات البورجوازية التي لا تهدف إلا لتصحيح نواقص الديموقراطية وهي النقطة التي تتلاقى فيها كل قوى الثورة المضادة في زمن الأزمات الثورية لكن هل من الممكن أن الأيديولوجية البورجوازية تتوصل إلى تخيل مجتمعا على هذه الصورة؟ الذي فيه لا مكان للأسرى لأن لا أحد يسرق (و، أو) لأن ما في حلقة عمالية تتشكل ، والذي فيه الإضرابات تجري ضمن الأطر المحدد لحق "الإضراب" والذي فيه كل التجمعات لا ترمي إلا لتنظيم باعة وشاري السلع ، لضمان تبادلها بإسعارها الحقيقية. بالتأكيد هناك أكثر من قرنين ، أن الديموقراطيون لم يكن لديهم مشاكل يتحدون عليها غير أن الجمهورية الديموقراطية عليها تلبية رغبة "شعب الله كما قال روسو اليوم أيضا البورجوازية في ذروة تفسخها غير قادرة لفهم منظورها التاريخي الضيق ، ويتعلق بكل طافية مهما يكن رمزيتها

إذا كانت البورجوازية إستوعبت وانضمت إليها جميع الأديان التي حاربتها سانقا بإسم العلم والعقل، لأنها كانت بحاجة لذلك وكانت قادرة على أدائها، وإذا هي قدمت ورفعت شان "الماركسية اللينينية" التي حاربتها دوما في الماضي، لأنها كانت بحاجة إليها وكانت قادرة على أدائها أيضا، فكيف إذا هي لا تتوق "بأمانة" إلى فردوسها الديموقراطي التي دافعت عنها دوما؟

الإنسان يتخيل الله كصورة كاملة لنفسه، إذا جرده من تناقضاته. الرأسمال يتخيل نفسه كحكم أبدي وتام على أساس أنه هو القطب الإيجابي للمجتمع بتجرده من وجوهه التناحيرية. هو غير قادر على فهم نفسه كواقع تناقضي (الثراء/ البؤس/النمو/القيود في تطور القوى الإنتاجية/التطور/التخلف/المساواة/الإضطهاد). هو لا يرى نفسه إلا تماثلا لقطبه الإيجابي (الثراء،النمو،المساواة،الحرية.....الخ

على سبيل المثال فهو يحافظ على تصور لا تاريخي ومخادع عن عملية تزايد قيم الرأسمال ، التي يراها بدون تدميرها الدوري، الضخم المتكاثر للقوى الإنتاجية. عندما الرأسمال يسمى نفسه بالإشترابية أم لا يدعي نفسه الشيوعية أم لا ، بيني دوما مقولاته ، تحليلاته منظوره للعالم بإخفاء تناقضاته، بإنكاره لوحدة وتناقض عضال بين العمل والرأسمال. إذا فعلينا أن لا نستغرب البتة بأن في هذا العالم الديموقراطي لا شخص يضطهد أو يعتقل وبأنها ليست هناك غير الرأسمال ،الثراء،العدالة،المساواة،النمو الحري

وحدة تناقض المجتمع الرأسمالي

لنتخلص الآن عن عالم الأفكار ومقولات الرأسمال عالم التداول والتبعية ، ولنرجع إلى هذا الذي نعيشه كل يوم، هالم الإنتاج، خلق القيم، بائع قوة العمل، شاء أم أبى، يؤمن بالرب أو الديموقراطية ففي

العمل هو ليس لأعمالاً أو هناك عليه أن يشتغل، يعطي الإيرادات، ينقث القيم والرأسمال. داخل المعمل ليس هناك مساواة لأي أحد لا حرية ولا تملك في أي شيء حتى فيما يعالجه هو. إذا أراد العامل يمكنه أن يتصور، بأن مواطنيته ليست إلا معلقة. وإن مساواة، حرته، وملكيته تركها عند باب العمل، وسوف تعاد إليه عند خروجه. لكن مخدوع في ذلك ببلادة. فإذا هو يستهلك في ثمان ساعات أو أكثر، من مواد أولية والمكائن لإنتاج القيم التي تبقى ملك الرأسمال، ففي (16) الساعة الباقية أثناء الأجازات والعطل، يستهلك من الأكل والشرب، مباريات كورة القدم أو التلفزيون من أجل إنتاج قيم أخرى، وإذا فإن قوة عملها لا تستخدم من جديد إلا لإضافة قيمة جديدة على الرأسمال. فإن العامل خارج فردوس المخادع، العابر للتداول والانتخابات الحرة، هو عامل لا أكثر، وعندما هو يفسق (يزني) سواء أكان بدافع الهوى أو من أجل زيادة نفسه، إن شاء أو أبى فإنه ليس إلا قوة عمل ومنتج القيم الجديدة للرأسمال. في هذه الصورة فهو ليس بمساو ولا حر ولا بمواطن ولا مالك، ففي كل لحظة من حياته فهو ليس إلا عبد أحر، بل وحتى قبل مباشرته بتنظيم نفسه للدفاع عن مصالحه الآنية، فإن كل العدالة والحرية والملكية تقف رأساً أمامه لمعاداته

لكن لفهم حقيقته ومعزى مجموع الحقوق والحريات البورجوازية، فليس من الضروري وحسب العبور في دائرة التبادل إلى الإنتاج (مؤخدة ضمن وحدة تناقضية). بل فيجب أيضاً فهم جوهر للتناقض الطبقي داخل المجتمع. هكذا نفهم بأن أعظم حرية والتي تملكها البروليتاريا متضمنة في دلالاته الخاصة أي كونها حرة من كل ملكية. في الحقيقة أن أجداد البروليتاريا الراهنة تم تجريدهم بالعنف الجسدي من كل ملكية أخرى، ما عدا من أولادهم، وقدرتهم الذاتية على العمل لأخريين. إن هذه الحرية في كل ملكيته، وهي الرئيسية التي تحدد البقية الأخرى. فيفضل هذه الحرية، أن العامل ليس فقط حر لبيع قوة عمله، بل أيضاً له الحق أن يموت من الجوع (هو وأبنائه) حين لا يجد أحداً ليشتري ما يملك. العدالة الموجودة ضمن سيادة دور ان السلعة، يمكن العامل الحصول على قيمة معادلة لقيمة قوة عمله وهذه بالضبط هي التي تحرمه من نتاج عمله وتنضم إلى الاستغلال الرأسمالي. الأخوة هي أيضاً ككلمة الأمر للنظام البورجوازي ليست خالية من المعنى، فهي كما في الحياة تعنى تأخي البورجوازيين ضد البروليتاريا، تحت ستار الأخاء الوطني والديموقراطية خدمة البورجوازية بربطها لأطراف العمال بمستغليهم بإنخراطهم في ميدان الحرب الإمبريالي لقتل رفاق طبقتهم الحرية، العدالة، الملكية والأخاء الحقيقي للديموقراطية تتطلب إذا حالة دائمة من العنف المضاد للبروليتاريا. القمع ليس فقط لا تشكل أي قطيعة مع الديموقراطية بل هي في الواقع إحدى عواملها اللازمة للقهر للإنتاج والتوسع. منذ مدة طويلة ندد ماركس بالثلاثية المقدسة "حرية عدالة إخاء كمعادل لـ مشاة - خيالة - مدفعية" هذا وإن الميل إلى الديموقراطية التامة (التي فيها لا يوجد أحد يشكي من هذه الحرية، العدالة، الملكية، الأخاء) يستلزم الانتقال إلى مستوى أفضل لتحقيقه الديموقراطية، التي تتطلب بدورها الاستخدام، ألا وسع للجهاز الإرهابي للدولة الديموقراطية بأشكالها المختلفة. وهكذا مثلاً، بين الشكل الليبرالي والفاشي للدولة، لا يحدث أي تغيير عضوي. بل يحدث سيرورة تطهير (تقوية) الدولة باتجاه تحقيق الديموقراطية "الصعبة المنال

الآن لنعالج حقوق وحريات ديموقراطية أخرى الحق الانتخابي: القائم على أن كل أربعة، خمسة، ستة، سنوات العامل له الحق أن يلبس بلباس المواطن ويذهب لإنتخاب مضطهديه بكامل حرته. وواضح بأن ذلك تشتت من جهة حرية الحملة الانتخابية أي الحرية لجميع الأجنحة البورجوازية لولاء تلك الخاتمة، حسب مقدرتهن وبالنسبة لأخريين حرية التصور بأنها ممكنة تغيير المجتمع عن طريق تقلد سلطة الدولة من قبل هذا أو ذاك الحزب، الحقوق والحريات المذكورة تمنح أيضاً للعمال فرصة الاختيار من بين الأحزاب أما يسمى "عمالية" لإنتخاب ذاك الذي يصبح أكثر أهلاً لإدارة دولة الرأسمال وتنظيم المذبحة للعمال الذين يميلون إلى رفض توجيهات أو الأحزاب والنقابات العمالية العملاقة ويرفضون كل ما تقرره الأكثرية المقدسة، والدعاية متألفة أيضاً لضمان حرية المقابلة بأسلوب تضمن الطاقة الإقتصادية والقدرة المالية لمختلف الأحزاب، للرقابة والسيطرة على الرأي العام، التي تؤمن حرية تطبيق مبادئ الأكثرية، يوجه كل أجهزة الطبقة السائدة "الاقتصادية - السياسية" أمام العمال كبديل: أما الحرية، الحق، الواجب، الاستسلام أو القوة والإرادة للتنظيم في الطبقة، فلماذا السبب ليس هناك لا حرية، ولا حق تمنح إطلاقاً

الحريات العمالية المزعومة

الحريات العمالية المزعومة نحن متفقون نظريا بأن الديموقراطية البورجوازية هي نظام السيادة البورجوازية لكن المقصود هنا اليوم هي المطالبة بالحقوق والحريات التي تخدم تنظيمات الطبقة العاملة حق التجمع، الاجتماعات، تنظيم نقابي، الأحزاب، العفوللسجناء السياسيين..... أين هذه الحقوق غير قائمة، والدفاع عنها هناك حيث الفاشية تسوء بها..... الشيء الذي لا تفهمونه أنتم، هي أننا لا نستطيع نضال الاشتراكية بدون هذه "الحقوق" هذا هو جواب كل الاشتراكيين "اليساريون" "الستالنية" «التروتسكيون»..... الخ .

لنترك جانبا الحقيقة التي أن جميع هذه القوى الرأسمالية تسترون جيدا "النظرية" التي تعدون بأخراجها ثانية يوم القيامة 'لأنها واضحة ألبان' لكن لنرى مما تتالف فعل الحقوق والحريات المدونة في برامج هذه الأحزاب 'الذي يدعونه ب"الحد الأدنى" او"البرنامج الأنتقالي" . (هنا لا نعالج في هذه الحقوق غير الحقوق المفروضة أن تكون عمالية . فمثلا في موضوع حق التصيم والتجمع ، لا تحلل دور الشركات المساهمة او الشركات ذات مسؤولية محدودة.....في تركيز وتجمع الرأسمال) .

«حق الاجتماع "التجمع" الانضمام الى النقابة "حق النشر" يقولون لنا البورجوازيون "اليمن كاليسار" «حقوق منحة للعمال 'مكاسب الطبقة العاملة"»

فلنرى ما يجري في الواقع . أن العمال بعد أنتاجهم لقيم جديدة عن طريق ترك قوتهم 'سواعدهم' ادمغتهم 'عرق جبينهم' دمهم..... حياتهم في خدمة الرأسمال ' لهم الحق ليس فقط الذهاب الى مشاهدة مباريات كرة القدم ' او التسكر في حانات التسلية ' حتى يكونوا في أحسن حالة لأعطاء أنتاجا جيدا في اليوم القادم لكن اضافة الى هذه ان البورجوازية تمنحهم حق المناقشة ' الانضمام الى النقابة ' وأرسال "مندوبهم" لمفاوضة السعر الذي يبيعون به أجسادهم . ومن المنطقي تماما للبايع ان يحاول بيع سلعته بأعلى قيمة ممكنة ' والرأسمال يوافق ببالغ السرور حيث ان النقابة تحول مطالب العمال "المفرطة فيها" الى "مطالب أجرية عادلة" . ان هذه المطالب الأجرية العادلة هي التي تسمح بارتفاع معدل أستغلال كاف لمجابهة الميل الأنخفاضي لمعدل الربح حتى وأنها تعتبر "مشروعة" من قبل البورجوازية حيث لا تمس القدرة التنافسية لاقتصاد الوطني المقدس . فليس هناك شك فيما تخص اختصاصية للنقابات لصياغة مطالب "عادلة" و"مشروعة" لا تمس ربح الرأسمال .فأي شيء آخر يمكن أستنتاجه في هذه الحقوق الممنوحة من قبل البورجوازية لا شيء مطلقا لا شيء اكثر

ليس للرأسمال أي مصلحة بالموافقة على حق التجمع ، الاجتماع الصحافة والانضمام الى النقابة لمنظمة عمالية فعالة مشكلة للدفاع عن مصالح العمال وارتفاع الأجرة النسبية ،لأن كل ذلكتمس . بالضرورة معدل الربح والاقتصاد الرأسمالي

في مثل هذه الحالة أن الديموقراطية ليس أمامها خيار آخر غير أستعمال مخالبا القمعية "الشرطة" قطعاتها النقابية الصدامية أن الأحزاب لا يترددون لحظة واحدة باللجوء الى أساليب الأرهاب الأبيض ضد التنظيمات الطبقة للعمال ويؤدون ذلك بأسم الديموقراطية ، الحرية ، وحق العمل ،مراعات قرار النقاباتبالتأكيد سوف تحدث نفس الشيء كل مرة حيث أن التنظيمات العمالية تكون مقامة من أجل الأصلاح بالمهام الشيوعية ، حيث أن مسألة الاشتراكية لا تظل بعد مسألة كلامية وكذلك عندما أعلن النضال لا تكون فقط من أجل تحسين الأجور بل من أجل الغاء نظام العمل المأجور فمن الضروري أن تكون بادية للعيان بأن التجمعات العمالية بنشراتهم ، أهتمامتهم، نشاطاتهم حيث تملك هدفا وحيدا وهي المصالح الأنتة والتاريخية للبروليتاريا ، يشكلون علنا خطأ معاديا للرأسمال ،لريجه ولاقتصاده . فبأسم مراعاة النقابات الشرعية ، والنضال ضد التخريب ، الوحدة ضد المحرضين ، الدفاع عن اضافة القيم الجديدة للرأسمال ، يمكنه اذا الحصول على جميع الحقوق التي بواسطتها تتبنى سلوك بائع السلع:مطالبهاالقيمة الحقيقية لسلعته ، الأمتناع عن البيع ، ايقاف

اعطاء القيمالخ . فمن الواضح مقابل هذه الحقوق تتناظر حقوق أخرى للمشتري : حرية العمل التي تعني بالنسبة اليه :البطالة : طرد العمال كاسري الأضراب (المستسلمين) مع هذه الحرية كمع باقي الأخرى أولئك الذين يخرجون ثانياً هم أكثر مستغلين وأكثر مستهلكين ، جلودهم مدبوغة خلال سنوات من العمل المأجور ، هولاء هم العمال

وعندما يجري اضراباً فعلاً ، الذي يتخطى دائرة كل حق مهما تكن، حيث أن مصالح البورجوازية تتعرض للخطر ففي هذه الحالة أن الحقوق لا تلعبوا أي دور ، أن كل أضراب فعال للطبقة العاملة يعتبر . لا شرعي ، جامع ، مضاد للنقابة ، هذه هي الحقيقة

إن كل كفاح طبقي يقام بصورة "واعية" أم لا ، تمس بشرعية سيادة السلعة ، وتقام من أجل هدمها . فلذلك لا يمكنها أن تقبل المستسلمين من كاسري الأضرابات ، إتفاقيات نقابية ، على أرضية مجابهة الرأسمال التي تمر دوماً عبر النضال المباشر ضد النقابيين الذين في خدمة أرباب العمل ، العمال لا يملكون أي حق يضمن لهم أي شيء مهما يكن . فمن السذاجة والغباوة أن نتصور بأن تشريع الأضراب ، المعمول بها من قبل عدونا الطبقي ، تصبح "ضماناً" وحيداً للفوز بها أو لحمايتها ضد قمع السلطة - فبالعكس أن تشريع الأضراب هي محاولة بورجوازية لتطعيف القوة . الطبقة في الأضراب

المثال الآخر هو حول "العفو للسجناء السياسيين" الذي تتطالب به منظمة العفو الدولية بالإتفاق مع باقي أصحاب السلم في جميع الأطراف التروتسكية ، الإشتراكية ، والحكومات عن سلامة الوطن . سوف أن الحريات المزعومة ، الإجتماعات والتجمعتقوم كقوة قمعية ضد التنظيمات الطبقة للبروليتاريا . إن هذه الممارسة لا تنفصل عن الديمقراطية ، القمع هي ديموقراطي لأنها تقام عندما العمال يتخلون عن لباسهم التبعي (لباس الوطنية) ويمارسون نضالهم كطبقة مستقلة ، عندما لا يرضون بعد بأن يظلوا جيشاً منظمياً لزيادة القيم للرأسمال التي من أجلها منحهم البورجوازية هذه الحقوق والحريات . إن هذا يبرهن بعكس ما تزعم البورجوازية ليس هناك حق تتفق عليها للعمال المناضل كطبقة ، وإن هذه الحقوق لا تمنح إلا للمواطنين لبائعي السلع . الإرهاب القمعي لكل الذين لا يتصرفون كمواطن صالح ، تتساير بصورة مطلقة وتمامسكة مع طموح البورجوازية إلى فردوسها الديموقراطي . الفردس الديموقراطي ليس إلا للذين يحترمون الديمقراطية . حيث أن قوة ما - البروليتاريا المنظمة في الطبقة تحاول وضع دكتاتورية الرأسمال على بساط البحث عند ذلك أن الديمقراطية تظهر وجهها الإرهابي . لكن وما دام أن دكتاتوريتها محافظة بصرامة ، أن الديمقراطية يمكنها عرض وجهها الليبرالي على الشعب الأبله . (هذا "الوجه اللطيف" للحقوق والحريات لا تفيد إلا المواطن ، الذي ينطوي بصورة كاملة على نفسه بوجه العنف المستمر (اليومي) للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية : نظام العمل المأجور

تجري نفس الشيء مع حق الأضراب المقدم من قبل "اليسار" بأنها تملك في ذاتها قيمة تناحرية للبناء الفوقي الحقوق الرأسمالية ، متى وافق العامل على بقائها كقوة بسيطة «العفو للسجناء السياسيين . كما يكررها بالاحماع الستاليون الديموقراطيون ، الكهنة ، الإنسانيون وأحزاب "هذا أو ذاك" المعسكر الرأسمالي ، على شرط أن الإعتقالات تمت من قبل حكومة المعسكر "المعادي" كل

حكومة تتخذ تدابير محكمة لإبقاء سجنائها ، بينما تدين بشدة بإسم حقوق الإنسان جيرانها على ذلك . مع ذلك ففي الساعة التي فيها الإتفاقيات الدولية ، كما الحال على المسرح العدلي الأوربي ، ينزلون كالعادة ممارسة العنف البروليتاري الى مصاف الجريمة بـ "حق العام" أن هؤلاء الأنسانيون من اليسار يتباهون بأنهم لا لا يتدخلون إلا بشؤون السجناء "السياسيين" - إن ما يحدث في ذروة عملهم ، هي أن جميع لجان لاجيء الشيلي ، أرجنتين ، أورغواي السلفادور التجمعات المساندة لـ الجيش الثوري الأيرلاندي و جزء جيش الأحمر يستقرون على هدف معين وهو تواقع إنساني إجتماعي ديموقراطي التي بموجبها أن ألمانيا لا يوجد لديها غير قليل من المساجين السياسيين حيث أنها أزالتهم واحداً بعد آخر . كما هي الحال في الحرب الإمبراطورية . حيث أن كل حكومة مستعدة لمفاوضة كمية من اللحم الإنساني مقابل عدد من الإستثمارات أو عدد من العربات وتبادل جواسيس روسية مقابل مجموعة صهيونية الخ . وضمن هذه التجارة البشعة للحم الإنسان ، البورجوازية تخلط بمهارة جميع السجناء السياسيين ، عن طريق فقد وإخفاء العمال المسجونين ، ومن رفاقنا الذين وقعوا في حوزة البورجوازية عند محاربتهم لها ، بغض النظر عن "لون بشرتهم" . يحدثوننا عن "العفو العام" عندما تسقط زمرة حاكماً أو رئيساً يتغير ، ستجري إذا "عفو

عام واسع " إذا فاز هذا الحرب أو ذاك سيمنح "عفو جماهيريا شاملا " . وهؤلاء يزعمون بأن أحسن وسيلة للتضامن مع سجنائنا ستكون جميع تواقيع الديمقراطيين ، التعاون مع حملات الدعم المادي والبرقيات التي تقوم بأدائها منظمة العفو الدولية ، الأحزاب والحكومات التي تحترم حقوق الإنسان الخ

نحن على علم بأن كل هذه البلبلة تقف في القطب المتناقض مع التضامن التي ينتظرونها ويطلبونها منا رفاقنا ، المعتقلين وهناك تضامنا وحيدا فقط وهي التضامن الطبقي .وهذه الأخيرة لا تنجز عن طريق الخطابات الإنسانية ، ولا تلعب دورها على مسرح حقوق الإنسان ، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي أو كوبا ، وهي أيضا لا تنال بواسطة وسائل الإحتجاج المرساة الى الجلادين لكي يجرمون برفاقنا ويقللون من تعذيبهم .بل على العكس ، فهي تنجز عن طريق النضال ضد البورجوازية في كل بلد

لپس إلا النضال المباشر للطبقة العاملة بجميع وسائله الخاصة :الإضراب ، إحتلال ، تخريب الإنتاج والإقتصاد في كل مكان هو الذي يجعلنا قادرين على إقامة رابطة من القوة لا تكون لها أي صلة مع المطالبة بحق أو بعفو ما ، ليس فقط لإنتزاع العمال المعتقلين في الوقت الراهن من برائن الدولة ، بل وأيضا لإقامة قاعدة تنظيمية لسيطرتنا الطبقية الخاصة ، لدكتاتوريتنا الخاصة التي تنكس من التاريخ الدولة وجميع المعتقلين

كجميع الحقوق والحريات الأخرى ، إن العفو البرلماني أو الحكومي لا يثبت بأي صلة مع نضال العمال لإنتزاع الرفاق من الزنازين ، لأن كل ما أن نظام الإستغلال ، الظلم والؤس الرأسمالي باقية سيكون هناك دوما معتقلين وبالأخص من العمال المناضلين . ليس من الضروري وحسب أن نؤكد بأن ، ضد الإعتقال والتغريب ، لا توجد هنا كأي ضمان للحق والحريات بل علينا أن نعرف أيضا بأن إستخدام السجن والتعذيب تجري دوما بإسم الدفاع عن الحقوق والحريات تحت سيطرة الرأسمالية كل عامل محتل أن يصبح بطالا ، فبطريقة نفسها كل عامل لا يقبل الدستور ، لعبة :المواطن الحقوق – الواجبات – الحرية –محتمل جدا أن تعتقل . القمع الجسدي العلني ، التعذيب ، والقتل ليس إلا تطبيق للديموقراطية

علاوة على ذلك أن مغزى العفو بحد ذاته ينطوي على مغفرة عالمية لجميع كهنة العالم .وهذا يعني بأن الأشخاص الذين تعفو عنهم ، مبرؤون ، مغتفرون عن الأفعال التي قاموا بها . كملزمة لهذه المغفرة ، أن متهموا أمس ينكرون الأفعال التي بسببها تم الحكم عليهم ، أو على الأقل بفعلهم هذا يعبرون على أن الحركات ، مفيدة في أمس ،غير مفيدة اليوم وهكذا بعد إنقضاء الأمر أن العفو العاميفسح المجال بإسم المغفرة الإلاهية تحويل الأفعال التي كان في الأصل حارب الدولة البورجوازية ، مع مرور الزمن أو بعد حصول تغيير لجناح بورجوازي في الدولة التي نشاطات " لا جرم بأنها مبالغة فيها لكنها مأخوذة ضمن إطار النضال ضد الدكتاتورية"(أنظر التصريحات اللطيفة لمؤيدي الديمقراطية) . أحسن مثال على هذه العملية هي العفو العام التي صدرت أخيرا من قبل "الديموقراطي الإسباني الحديث " ، حيث أن هذه الأخيرة أعفت عن مجموعة "من المناضلين المعادين للفاشية" بغرض إخفاء الحقيقة التي أن عديد من العمال المحبوسين ناضلوا في عين الوقت ضد فرانكو وضد أبناء عمه من "المعادين للفاشية " أي ضد عامة الدولة البورجوازية – عديد من هؤلاء "الفوضويون" خارجي عن النظام أصبحوا ديموقراطيين داخل السجن . (بلاغ من سجن سقوفي من قبل تنظيم حلقات المستقلين في إسبانيا

على نقيض من ذلك ، فبالنسبة لنا أن تحرير إخوان طبقتنا ستكون عن طريق الأضطلاع بنضالهم البطولي – لا ننتظر الرحمة ولا الشفقة من الطبقة التي تبرهن دوما بأنها لا تتضابق من جثث حمال المتكومة من أجل حضارتها . نحن واثقون بأن هناك وسيلة وحيدة التي تجعلنا قادرين على إخراج رفاقنا من من السجون الفاشية ومثيلاتها – المعادية للفاشية – وذلك بالضبط لأن قوتنا تسجل إدامة تامة للنضالات التي سقطت رفاقنا بسببها . فلهذا الغرض إننا ليس فقط لا نطالب العفو عن رفاقنا ، بل وبالعكس نضطلع بالمهمات التي إعتقل رفاقنا عليها . ماركس دافع سابقا عن هذا الموقف عند رده على قضائه "نحن لا نطلب العفو ولا الشفقة ، فلا تتوقعونها منا في الغد أيضا " في وجه الرأسمال كل العمال هم مخربون ، حتى وإن "عدم رضوخهم" لنفوضه المفترس تعني أيضا ، النضال "بصورة واعية أو غير واعية" من أجل إسقاطه . فلهذا السبب أننا ننادي مع كل ضحايا الرأسمال "السياسي" أو "الحقالعام " الخ "نحن جميعا مخربون " «نحن جميعا مذنبون لأننا نقصد هدم هذا العالم الإنساني

فلهذا السبب أن موقف الشيوعيون إزاء الحرية :التجمع الصحافة الأضراب الإجتماع العفو العام ..وبوجه القانون هو ، وبدون أي لبس التأكيد بأ ، التنظيمات البروليتارية لا تتشكل على أي حق أو حرية مهما تكن ممنوحة من قبل عدوها الطبقي بل وبالعكس أنها تقام بالضرورة على أرضية غير شرعية ،

أرضية المنظمات الثورية لهدم نظام العمل المأجور. كما قال ماركس " فلم نخفيها قطعا بأن: الأرضية التي نناضل عليها ليست بأرضية شرعية بل أرضية ثورية " هذا لا يعني أن نتخلى عن إضرابا أقر بشرعتها ، لن ننشر أو لن نقوم بإصدار الصحافة الثوري لأنها تتوزع بصورة شرعية في فترة ما أو بلد ما ، أو نرفض الخروج من السجن لأن إطلاق سراحنا تقوم من قبل قاضيا أو منظمة العفو الدولية ، لأن ذلك يعود بنا بصورة مناقضة إلى الأرضية الشرعية والفاونية نفسها وهكذا يجب أن لا نتطابق الشرعية مع السرية . كل إضراب فعال هو لا شرعي لكنه غير سري ، ولو تجري له تهيئات سرية إنالمنظمات العمالية في المؤسسات الطبقة :المجالس الثورية ، سوفيات ، تقام بصورة كاملة على أرضية غير شرعية (بمعزل عن محاولات الحكومة لإعطائها صفة شرعية) ،لكنها تقدم جملة من الفعاليات الجماهيرية وهي غير سرية . أحسن مثال بهذا الصدد هو عملية تحطيم الجيش البورجوازي من قبل البروليتاريا حيث أن الجنود باتحادهم مع بقية الطبقة العاملة بفضل عملا شيوعيا طويلا من العماليات والدعاية السرية ، يقومون بتوجيه أسلحتهم صوب قياداتهم ، يهدم الجيش البورجوازي ، فلا يقومون بهذا العمل حتما بطريقة سرية بل بصورة علنية . في هذه الأثناء ، ذلك هو العمل الأكثر لا شرعي يمكن أن نتصوره . الوقوف على الأرضية الألاشرعية تتضمن إذا الإضطلاع بكامل المهمات بمعزل عن الحريات والحقوق الديمقراطية ، الذي يدل على الفهم جيدا بأن جميع هذه الحقوق والحريات من قرارات العدو ، مثل ما هم عليه الآن لا يمكنهم أن يصبحوا شيئا آخر غير سلاحا بورجوازيالضربنا

علاقة القوى بين الطبقات وإعطاء الطابع الشرعي لحالة واقعية لا مفر منها لنسمع مرة أخرى أقوال مؤيدي الرأسمال "نحن الماركسيون ، نعرف جيدا بأن هذه الحقوق عبارة عن حقوق ديموقراطية بورجوازية ، لكن البورجوازية غير قادرة على منحها الحفاظ عليها ، إذا يجب علينا أن نفرضا وأن ننتزعا والدعوة الى النضال اليومي من أجل حق الأضراب ، مجلس التشريعي ن العفو من المعتقلين السياسيين ، حرية الإجتماع ، الإنتخابات الحرة ، حرية النشرالخ . هناك البعض يزيدون على ذلك يجب الحفاظ على إستقلال الطبقة العاملة لإنجاز الثورة الدائمة ، والبعض الآخر ، أن هذه تتعلق فقط بمرحلة واحدة . في أين الطبقة العاملة مكنت من الحفاظ على إستقلالها ،التي يعني أ ، لن نلعب مع الكلمات ، النضال من أجل مصلحتها الطبقة الخاصة ، بينما هي تناضل باذات من أجل تطهير وتقوية الدولة الديمقراطية من أجل مصلحة عدوها الطبقي ؟إن هذا السؤال ليس له جوابا من جانب الماركسيين . التروتسكية الستالينية . وفقا لأرؤية هؤلاء للتاريخ ،إن البروليتاريا لا تكزن بعد أول طبقة في التاريخ لتصبح مضطهدة وثورية في آن واحد ، بل فهي بالعكس (بالنسبة لهم)الطبقة السيدة ، والطبقة الأقل مستقلة ، وأكثر مذلة في التاريخ ، بينما أن ما حدث في التاريخ هو أن العبيد ثاروا ضد العبودية وأصحاب العبيد ، الإقنان هاجموا على المؤسسات القروسطية الكنيسة والسيد الأقطاعي . حسب هؤلاء "الماركسيون" إن البروليتاريا عليها قبل كل شيء أن تناضل من أجل أهداف بورجوازية ، بطرق ديموقراطية ، واخيرا تهينة نفسها لثورتها الخاصة لكن ماهي العلاقة بين نجاح عمالي أي القوة المعادية للبورجوازية، والتنازل لهذا أو ذاك الحق والحرية؟ . لناخذمثلا :الحالة في الأرجنتين عام 1973 . طوال سنوات من النضالات الضخمة والعظيمة ، إنتزعت المعتقلين من سجون البورجوازية ، ففي نفس الأثناء البيرونيون "البيروقراطيون" وغير البيروقراطيون الترتسكيون المورينيون من أصحاب (حزب الإشتراكي العام) أبلغوا العمال بانتظار المراسيم التي لم يعرف أحد (مدى مفعولها العام ، وهل أنها تشمل أم لا إطلاق صراح الذين إرتكبوا "جرائم كبرى " . لكن نضال العمال أفرغ سجن كبيرو العقوبات ، وبذلك فتح المجال أمام كثير من الرفاق لإنضمام إلى خط النضال البروليتاري المتين

كيفية تفسير حقيقة الموضوع ؟

بالنسبة لأحزاب البورجوازية الكلاسيكية أن إطلاق صراح السجناء تتم دوما كنتيجة طبيعية لكل ما تقر قانونيا ، أما بالنسبة لأحزاب البورجوازية الما يسمى عمالية ،هي بالعكس ، إن مراسيم الإعفاء عبارة عن نصر كبير للعمال .هذا أن النموذجان لحزب النظام متفقان في الأساس لوصف الطابع الشرعي ، كما فمن الواضح هناك خلف بين الجناحين ،لكن المقصود :فإنهما جناحين لطبقة واحدة أي البورجوازية

الخلافات تستند فقط على إختيار أحسن تدابير لضرب ورد الحركة العمالية من أجل التكامل . الديموقراطي والتبرير القانوني لكل ما يجري في الواقع

أما فالنسبة للشيوعيين الثوريين ، العكس هو الصحيح أن النصر التي تكتسبها الطبقة العاملة لا تتكون من حصول على مراسيم بل تعبر عن نفسها في عملية تقوية تنظيمها الطبقي وفي تجسيد إستقلاليتها الطبقيّة في ممارسة ماهيتها وفي ظرف أن المعتقلين يعانون إخوان طبقتهم في الشارع

وبخصوص العفو العام ؟ ندينها لأنها هي :مناورة قانونية تقوم بها البورجوازية من أجل إحتواء كل ما يجري في الشارع، ولا تمكن التخلص منها، في إطار الشرعية والدولة الديمقراطية . فالنية واضحة وهي :تحويل حصيلة القوى المواتية لعدوها الطبقي الى نقيضها عن طريق إستعارة رمام الوضع لصالحها . وصفة شرعية تسمح بإخفاء قضية إطلاق صراح السجناء بالعفو العام (اليسار واليمين يلبسون ثيابهم بهذه المناسبة) عن طريق حجب كل ما يمكن إبداء التعاطف للعمال جميعا وراء حرية المواطنين

هناك عين التناقضين حق النشر ووجود الصحافة العمالية المستقلة بغض النظر عن الأحوال العامة التي شرحت في القبل التي في ضمنها حرية الصحافة تشترط حرية المقابلة والتي تسيطر عليها الجانب المالي، وفي أكثر الأحيان أن حرية الصحافة تمكنها ضم صحافة العمال إلى نفسها ما دامت هذه الأخيرة لا تملك النوفوذ، ويمنحها صلاحية النشر بصورة شرعية أن البورجوازية تقصد السيطرة عليها لكن ضمن مجتمع فيه كل ما تباع هي سلعة ، والتي فيه كل شيء ترمي إلى تدويب في عالم التبادل ، النقد والإستهلاك . فمن الضروري إذا أن لا نتوهم بأن على هذه الأرضية ، الصحافة العمالية لا تمكنها التطور

نحصل على نفس النتيجة مع حق الإضراب . لنترك جانبا الحالة التي فيها الإضراب لا تمس بمعدل ربح الرأسمال ، حيث تم توضيحها في البداية .تعترف البورجوازية بحق الإضراب في حالة واحدة فقط وهي عندما ترى أن حصيلة القوى ليست في صالحها، وفي هذه الحالة ليس هناك حل آخر لكسر الإضراب غير الاعتراف بشرعيته. الحاليتين تظهران عمليا في وحدة غير قابلة للفسخ، لكن بأي حال من الأحوال الشرعية لا تجلب بشيء جديد مهما يكن الى نضال البروليتاريا، إن قوتها، المنظمة الواعية ، هي كل ما في متناول البروليتاريا قبل وبعد إعطاء الصفة الشرعية

وهناك أيضا سؤال الآخر "المركسيون" لا يستطيعون الرد عليه :لولا السببين ، أي حصيلة القوى الغير مواتية ، ومحاولة ضرب النضال بعزل الإضرابات الجامحة ، فلماذا البورجوازية تمنح حقا ليس الى مواطن غير مسمى بل لعدوها التاريخي ، البروليتاريا؟ والإسئلة الغير المجابة تتعاقب الواحدة بعد الأخرى (وإن صحيح بأن سيرمجموع الحقوق والحريات تساعد على قيام الثورة ، فلماذا في بلدان ذات تقاليد ديموقراطية طويلة كما على سبيل المثال ، في الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتج أية ثورة عمالية جديدة بهذا الاسم ؟ كيف كان ممكن أن أزمة تتطور في بلد مثل روسيا والتي لم تعرف إلا القيصرية (التزارزم) المعادية الديموقراطية طوال قرون عديدة و"ديموقراطية" لعدة أشهر فقط؟ وكيف حدث رغم ذلك ، ثورة أكتوبر ضد النظام الأكثر "ديموقراطية" في كل تاريخ روسيا، أي الإشتراكية الديموقراطية ل (كرنسكي) ؟ . على أي حق وحية إرتكزت نضالات العمال في إيران للدفاع عن مطالبهم وحركتهم في (78 - 79) ؟ بنفس الأسلوب نستطيع أن نطلب من جميع الممدحين المتحمسين لإضرابات بولونيا هل أن الاعتراف بنقابة "التضامن" التي لتوسيع وتعميم الحركة ، أو بالعكس وبوجه خاص أتى بالضبط في تسايير مع فترة أرتداد النضال (إتفاقيه غدانسك) سبتمبر /أكتوبر 1980) للسعي بإيقاف النضالات ومن أجل خنقها أخيرا عن طريق صرفها عن أهدافها الجوهرية ، أي معاداة الرأسمالية وكذلك من محتواها الأممي وإستقلاليتها بتوجيهها نحو الإصلاحات وتكامل ديموقراطية نضام الإستغلالي بالمباركة المتزاوجة ل (بابا) و(بريجنيف) فإذا كان الأمر على هذا النحو فلماذا لا نطالب بحق الثورة؟ في الحقيقة المقصود هنا ليست أسئلة بدون جواب بل المقصود مصالح مادية لطيفة مضادة لطبقة أخرى ، وهي بروليتاريا. وبالتأكيد طبيعية حيث أن البورجوازية من اليسار او اليمين ، تسعى لفرض حقوقها للإنسان والمواطن وتقوم بالتزييف عمدا ، وذلك عن طريق إعطاء الصفة الشرعية ، مثل العفو وحرية السجناء ، وحق الإضراب وحق الصحافة وجود صحافة عمالية ، المحور المركزي لجميع التشويهاات تستند على إعتبار الصفة الشرعية (الحق والحرية) كنصر عمالي مع إنها وفي الحقيقة هي ليست إلا سلاحا بيد البورجوازية

طريقتين لتفسير التاريخ

أن الثورة الماضدة ، من أجل الادامة ببقائها تقوم بتفسير التاريخ وفق مشيئتها . كل مرة حين تنادي بأربعة أو خمسة حقائق هي تسعى لأن نلزم الصمت بأدائها "أنتم لا تفهمون التاريخ" زعما بأن الطبقة العاملة خاضت نضالا شاقا من أجل الحصول على الإقتراع العام ، حق النقابة الخ جميع

الأحزاب ألما يسمى عمالية يقللون من الأهمية التاريخية لنضالات الطبقة العاملة يضعونها في مستوى المكتسبات الديمقراطية والتي تتيح لهم دائما تبرير ممارستهم في الماضي والحاضر والمستقبل . هؤلاء المتملقون للحكم يستعملون منهجا "للتفسير" كحقيقة التزييف والتشويه ، ليس لتحليل التناقضات الطبقة والمصالح المتميزة الطبقة العاملة في النضال، بل مصالح الذين خاضوا للسيطرة البورجوازية . بين تفسير الأحزاب الما يسمى عمالية والتفسير الشيوعي هناك هاوية طبقة . جميع الأوباش، الديموقراطيون يسعون إلى برهان ذلك بأن كل المعارك البروليتارية تقرب أكثر فأكثر في كل مرة العمال من السيادة الديمقراطية التامة ، وبهذه الطريقة بشوهون تاريخ طبقتنا ويقتلون لألف مرة الألاف حثت من للعمال الذين قتلوا بكريفة ديموقراطية. وهكذا يبررون وضائف ، ونوايا(نوابهم) داخل جهاز الدولة البورجوازية (برلمان، حكومة جيش.....الخ) لكن هذه التفسيرات تنحل عن نفسها إذا رددنا المسائل الى قاعدتها الحقيقية :المصالح الأنية والتاريخية للبروليتاريا مناقضة نهائيا للمصالح الضيقة والأناية للبورجوازية . نضالات العمال غير مفهومة إذا لا نأخذها في إطار إستمراريتها ، ماضيها وهدفها التاريخي أي إلغاء مجتمع الطبقات ، مهما يكن وعي العمال الذين يعايشون هذه النضالات ليست المسألة هي ما الذي يعتبروه هذا البرولتاري أو ذاك أو حتى البروليتاريا جميعها في اللحظة الراهنة هدفا له. المسألة هي ما ماهية البروليتاريا وما الذي ستجبر نتيجة صيرورتها هذه على فعله . إن هدفها وفعلها التاريخي بيدوان واضحين بلا لي أو غموض في وضعها الحياتي وذلك في تنظيم المجتمع البورجوازي القائم كلم (ماركس) الشيء الذي يهمننا في تاريخ نضالات العمال، ليس هذا أو ذاك الشعار الغامض التي لا تزال ترفرف فوق النضالات ، بل الجهد الطخم الذي يبذله في كل نضال من أجل تنظيم نفسها وتمركز قواها لمجابهة عامة البورجوازية فمن المنطقي إذا بينما الماركسيون يعتبرون الإقتراع العام ككسب عمالي ، نحن نعتبر كل إصلاح للدولة هي السعي لتوظيف أساليب السيطرة الرأسمالية ضد الطبقة العاملة. المكسب العمالي الحقيقي والوحيد هي تجربة نضالاتها، كقدرة لبروليتاريا العالم، إستقلاليتها وتنظيمها النامي عبر التاريخ. ومن هذه المكاسب أيضا هي الدروس السياسية التي يستنتجها الشيوعيون من هذه الأحداث والنضالات لتنظيرها شيئا فشيئا من أجل معرفة من هم أعداء البروليتاريا . بغض النظر عن أ لطابع الذي يتخذه نواياهم بفضل هذه "الذاكرة العمالية" الموضوعة قيد الممارسة في النضالات من قبل البروليتاريا ، لكي تكون الحركة مدركة بأن لا تقع في نفس الأخطاء السابقة ولتقدم إلى الأمام بالمقابل أن تفسير التاريخ المستند على المكتسبات الديمقراطية التدريجية "للعمال " يصحب حتما دعاه الرؤية إلى البرلمان والوزرات

إننا لا نستغرب من كل ذلك . من الضروري أن لا ننسى بأن الطبقة الرأسمالية هي الطبقة السائدة الوحيدة في التاريخ التي فيها إمتيازات الروابط الدموية لا تلعب دورا جازما ، ولو أنها من الصعب إهمالها . فلهذا السبب كل فرد مواطن حتى "العامل" يمكنه بإستخدام إمكانياته في سبيل البورجوازية ، أن يستدرج في عرش هذه الطبقة "هذه ترقية إجتماعية " إن ميكانيزم الديمقراطية هكذا تسمح بتجنيد أحسن العناصر المؤهلة لإدارة الرأسمال ، وبضم أشخاص من أصول عمالية إلى إدارة الطبقة السائدة، الذين من جراء هذا الأصل . لديهم قابلية كبيرة للسيطرة على الحركة العمالية نحن نستطيع أن ندرج كمثال لهذه السيرورة ، العامل (نوسك) الذي أصبح وزيرا وعلى رأس جلادي ثورة برلين في 1919 مسؤول عن قتل روزا لكسمبورغ وكارل ليبكنخت ، وليو جوغيشوالآف أخرى من العمال الثوريين . أن هذا الدرب يسمح ليس بهذا أو ذاك العامل فقط للوصول الى منصب ما لإضطهاد أشقاء طبقته السابقين ، بل الذي كان وصل اليه وبالضبط الأحزاب العمالية كافة الذين يتم إختيارهم كزملاء من قبل الرأسمال لتقوية إدارتها(أحزاب الأمامية الثانية) . فلا غرابة مما نراه من هذه الأحزاب حين يفسرون تاريخ الحركة كجملة من الإصلاحات الإقتصادية صوب البرلمانية والديموقراطية ، بالإختصار نحن نقول بأن الأسلوب ات لتفسير التاريخ يستجبان لمصالح طبقتين في المجتمع ، أما نضال البروليتاريا من أجل الثورة الشيوعية أو الدفاع البورجوازي لدكتاتورية الرأسمال الديمقراطية

إلى ماذا يتطلعون "المركسيون"؟

لنترك جانبا المناصب البرلمانية ،الوزارات،الإشتراك في إدارة ملكية الرأسمال،إبتداء من الحكومة،النقابات،إدارة الشركات.....لنأخذ السؤال الآتي ونهتم به إلى أي طبقة"عاملة"يصبوا"اليسار"الرأسمالي ماذا ستكون نتيجة شعاراته إلى أي ظرف إجتماعي ينوي لإقامتها؟ أن قبول أوامرهم تتضمن :إقامة الإضرابات العمالية من أجل الدفاع عن حق النقابي ،حرية

الإجتماع ،الدفاع عن حق الإضراب والحريات الأخرى ،التجمع تحت حق التنظيم(معهم وبقيادتهم)التكلم بإسم حق الكلمة،أو حق ألتعبير"الفكر الحر"التصويت لممثلي "العمال" بإسم"البرلمانية العمالية"،أو من أجل الدفاع عن حق التصويت ،الإنتخابات العامة،ولماذا لا ندخل السجن بإسم حق ألمعتقلين،وعفو العام،الا نخاطر بحياتنا بإسم حقوق الإنسان والمواطن المقدسة؟هل إننا نبالغ؟كلا وأبدا.كم عامل صدق بذلك ودخل السجن ومات لأنه فقط كتب على ظهر حائط شعار إستسلامهم "عاشت الديموقراطية،ليسقط الدكتاتورية"النية واضحة هي إنتزاع العمال من قاعدتهم الطبقية، إفساد وتزييف كل ما تنوي الطبقة العاملة لتحقيقها أي:الإضرابات،الأجتماعات،الصحافة،المناقشات....دكتاتوريتهاالطبقية من أجل إلغاء العمل ألمأجور،بتوجيهها نحو الدفاع الديموقراطية.إذا بلغت البورجوازية إنجازيتها فهي تأمنت في التفاصيل سيطرة نظامها السائد.فهذه هي حقيقة ما حدث تاريخيا

كل جناح من البورجوازية"المستهلكة"نوعا ما عن قبل ممارستها للحكم تفضل أن تستعيد نفسها . في بعض الوقت بفضل وصفه بتديل التي تتيح لها بإعادة فعاليتها :علاج المعارضة اليمين لا يمكنه إحتكار القمع،بل بإستطاعته أن يقتل،يقمع الإضرابات العمالية..... بينما اليسار عمله يقوم على حصر كل إستياء بغرض الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديموقراطية.حتى في فترة ما .يمكننا التصور بأن فكرة قيام إضراب ما من أجل "بعض مطالب حياتية مسكينة"لا تجيء ببال العمال،حيث لا تبقى في هذه الأثناء بعدولا جماعة من"لمسعورين"تكون لديها فكرة "سيئة مؤذية"أي فكرة النضال ضد الديموقراطية.وعلى الأقل التهيئة للثورة.وهكذا أن"اليسار"بعد نجاحه بإقتناع العمال بالنضال في كسب الحقوق الديموقراطية ينجز مساهمة"الجديرة بالتقدير"لبناء الفردوس الأرضي للديموقراطية التامة التي تحلم جميع البورجوازية بها. كالعادة فمن أجل "اقتناع"العمال أن الكلمات لا تكفي دوما سيلجأ"اليسار"الى وسائل أخرى للدفاع عن الديموقراطية كل الوسائل صالحةلنرى إذا كيف إنسانيوها اليساريين يطبقون الجريمة،بالطبع فقط ضد"المحرضين جواسيس أو رجال س _ ي _ أ) اليسار كمثيله اليمين. يملك تجربة غنية في مجال قمع العمال.أقسام البورجوازية لا تتميز واحدة عن الأخرى في القمع ، زمن الأزمة الكل يضطلع بمهة الثورة المضادة الوحشية ورغم ذلك هذه الجنة الأرضية للبورجوازية لا تمكنها المقاومة أبدا حتى بمعاونة اليسار.إتهموا لينين جاسوسا ألمانيا ،قتلوا روزا وكارل من قبل الإشتراكيون بإسم الدفاع عن الديموقراطية ،كانت التعصيب والقمع منظمة بشراسة في ظل حكم الإشتراكيين(حكم)اليندي حكومة العمال والحرية المقدسة . كما حاليا في حكم بينوشي لكن الشيء الذي جميع هؤلاء البورجوازيون لا يستطيعون وسوف لا يستطيعون التخلص منه أبدا هي أن "المتهورين"خونة الوطن "الفوضيون"..... يواصلون الإنبعاث كل مرة بأكثر قوة وصلابة لتحطيم جميع بلبله الديموقراطية

ونحن العمال لا نقوم بعد بإقامة "أحزاب" من أجل هذا أو ذاك الحق ،لا نقدم على فعل لا تتبع من مصالحنا المادية الطبيعية ،الغير منفصلة عن مصالحنا وهدفنا التاريخي، نناضل من أجل إنقاذ رفاقنا من تحت أنياب الدولة الرأسمالية، وهذا لا يعني بالأنسبة لنا التنازل للبرلمانات والمشاركة في حملات منظمة العفو الدولية. إن أصحاب ألما يسمون ب _ الماركسيين _ في نضالاتهم من أجل تطهير وتقوية الديموقراطية ،لا يصبون ألا لإخضاع الكلي للطبقة العاملة ،أي فقدان إستقلاليتها وإنشطارها بصفة المواطن

الحقوق الديموقراطية ليست إنتصارا

للطبقة العاملة أبدا ،بل هي بالعكس سلاح البورجوازي الدائم

على طول هذه الدراسة دققنا بصورة جلية لغرض التوضيح الجالات المختلفة للحقوق والحريات : الديموقراطية، التي في الواقع تتألف من

(ا) الديموقراطية التامة، إيديولوجية الرأسمال،التي هي سيادة نظام المواطن لا تحتوي على أية محاولة للتنظيم الطبقي

(ب) عمليا الشروع الى تكامل الديموقراطية يجري تاريخيا عن طريق تجزئة البروليتاريا في إطار الشعب بصفة المواطنين عندما اليسار واليمين يجعلونها أن تناضل من أجل الدفاع عن حقوق وحريات ، وعن طريق إرهاب الدولة الساري المفعول ، ضمن الإيطار الضيق للديموقراطية ضد كل ممارسة للعنف من جانب البروليتاريا :كل تنظيم طبقي للبروليتاريا تمس بنظام الديموقراطية (ت) لا مفر من :إعطاء الصفة الشرعية لحقوق وحريات في ظرف موضوعي معين

ث)الصفة الشرعية هذه تسعى لقلب حصيلة القوى لصالح البورجوازية كما هو واضح بأن كل هذه الجوانب ملازما ،غير قابلان للإنفصال وغير صالحات للبروليتاريا، بما أن الإيطار المرجعي (ا) يمكنه فقط تجسيم نفسه عن طريق حالة من الثبات الديموقراطي الإرهابي النسبي(ب) وحيث أن الإضرابات الهجومية وأن الكتابات الهائجة والصفحات المخربة لا يمكن ضبطها، والداء العمالي الدوري يتحول داخل البروليتاريا،كالسّمك في الماء، فالبورجوازية بحاجة إذا الى تشريع الضروف (إعطاء الصفة الشرعية للظروف التي تواجهها

وهكذا بدورها تعطي صلاحية إصدار عدد من المطبوعات ،تطلق سراح عديد من المعتقلين ،من الذين لم يرتكبوا"الجريمة الكبرى،الجريمة بحق العام"بمنح الشرعية لبعض الإضرابات....وبالطبع إنها تقوم بضرب وحدة "المحرضين الخارجين من النظام "وأولئك الذين "لا يحترمون الديموقراطية"(تلك هي الحقيقة)وهي لا تجد حلا آخر إلا إبادتهم:الآن بعد أن وافقناهم بالإضراب ،يجب أن نكون أشداء مع هؤلاء الذين لا يحتمون العمل والذين مستمرزّن على إقامة الإضرابات الهجومية ، ولا يفكرون حتى بمالح الوطن" (تلك أيضا الحقيقة)..... الخ أما بالنسبة للبقية الأخرى فهي تحاول ملاطفتهم بفتات الخبز"بالإتفاق على مصالح الوطن :حق "الإضراب"حق "التعبير"حق "العمال" مع كرامة الأمة . كم مرة لم نعايش هذه الحالة..... كل مرة عندما البورجوازية تواجه ضرفا معقدا بعيدا عن تناول فردوسها الديموقراطي (ا) تحاول إعطاء الصفة الشرعية لإوضاع واقعية (ب) والتي تشكل سلاحها الفعال (ت)من أجل خلق على الأقل ظرفا من الديموقراطية الإعتبارية (ب) في هذه الديموقراطية المعاد تأليفها (ولو أنها مفسدة منذ زمن طويل) الديموقراطيون الليبراليون ،النقابيون، السناليون الماويست الإشتراكيون ، اللنينيون ، التروتسكيون، يستطعون التهنتنة ومباركة بعضهم بعضا من زوايا البرلمان وغرف المصالحة:تمت المحافظة على حقوق الإنسان والمواطن.....العمال سوف يباشرون بأعمالهم كالعادة وقرىبا سينالون ضمان ممارسة حقوقهم المدنية

فلا داعي لبلوغ ظرفا من الأزمة الإجتماعية العامة للبورجوازية لبرهان كل هذه العناصر ، لكن ورغم ذلك ففي هذه الشروف القصوى البروليتاريا ستطرح البديل :أما القبول بالديموقراطية ، حيث لا مفر من نكبة الثورة الماضية هناك أمثاة تاريخية عديدة بهذا الخصوص _ أو النضال من أجل كنس الديموقراطية _ أما هذه الأخيرة فإن الأمثلة التاريخية نادرة كما في ثورة 1871 و 1917 و 1923